

النائبان عطون وفقهاء
يشاركان في الاعتصام
الأسبوعي لذوي الأسرى

الخميس

14 ربيع الآخر 1438 هـ - 12 يناير / كانون ثاني 2017 م

السنة التاسعة - العدد (205)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /
الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

د.بحر: تغول حكومة الحمد لله على التشريعي نسف للمصالحة

وأكد أن سن القوانين من صلاحيات المجلس التشريعي، مناشداً الفصائل لوضع حد لتغول سلطة الفرد الواحد ووقف التفرد بالقرار الفلسطيني.

الخطوط الحمراء ونسف لجهود المصالحة. واعتبر ذلك تأكيداً على عدم شرعية المحكمة الدستورية بكافة تعديلاتها، وأن أصل إنشائها باطل.

قال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، إن تغول حكومة الحمد لله على التشريعي وإحالة مشروع قانون تعديل المحكمة الدستورية العليا تجاوز لكافة

<<< 04

خلال حفل يوم الوفاء للصحفي الفلسطيني رئاسة التشريعي: الإعلام يشكل أحد أهم الأسلحة في العصر الحديث



اللجنة الاقتصادية تستمع لرئيس سلطة الطاقة

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لرئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل، بمقر التشريعي مؤخراً بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدون، ومشاركة كلا من النواب: يوسف الشرافي، سالم سلامة، وجمال نصار.

<<< 05

د. بحر: قتل الاحتلال الصيد الهسي اغتيال متعمد

<<< 02

لجنة القدس والأقصى تناقش أوضاع المدينة المقدسة

عقدت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي اجتماعاً في مدينة غزة، ناقشت فيه الوضع الراهن في مدينة القدس في ظل تردي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى، بالإضافة لمناقشة التقرير السنوي للانتهاكات الصهيونية في المدينة.

<<< 02

رئاسة التشريعي تعقد اجتماع مع سلطة الأراضي لبحث شكاوى المواطنين

<<< 05

لجنة التربية تناقش أوضاع الجامعات والكليات وتبحث فرص النهوض بالتعليم الجامعي

<<< 06

د. بحر: قتل الاحتلال الصياد الهسي اغتيال متعمد وجريمة كبرى



الفلسطيني والأمين العربية والإسلامية، وأن الشعب الفلسطيني سيبقى صامدا رغم القتل والحصار ومؤامرات التضيق، متسائلا عن دور الأمين وجامعة الدول العربية وأنظمتها الحاكمة مما يجري بغزة والقدس.

العالم من هذه الانتهاكات الإسرائيلية وعن ذنب أبناء الشهيد من الجريمة، وقال: "إن هذا الذي ارتكبه الجريمة الكبرى أمام العالم، لا بد من أن يقدم لمحكمة الجنايات الدولية". كما أكد بحر أن الصياد الهسي هو شهيد الشعب

وقال بحر: "إن هذا الاعتداء الممنهج قرصنة إسرائيلية"، مؤكداً أنه في كل يوم هناك جريمة يرتكبها الاحتلال من قتل الأطفال والنساء والفتيات بدم بارد، إضافة إلى إحراق البيوت. وتساءل عن دور مؤسسات حقوق الإنسان في

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن قتل الاحتلال الإسرائيلي للصياد الهسي اغتيال متعمد في بحر غزة وحدودها، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن دم الشهيد.

لجنة القدس والأقصى تناقش أوضاع المدينة المقدسة



عقدت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي اجتماعاً في مدينة غزة، ناقشت فيه الوضع الراهن في مدينة القدس في ظل تردّي الوضع الإنساني فيها نتيجة استمرار مسلسل التهويد للمدينة والمسجد الأقصى، بالإضافة لمناقشة التقرير السنوي للانتهاكات الصهيونية في المدينة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية خلال العام المنصرم.

من ناحيته شرح رئيس اللجنة النائب أحمد أبو حلبية خلال الاجتماع بعض الجرائم والانتهاكات الصهيونية بحق مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، منوهاً إلى أن الأوضاع بالقدس صعبة للغاية في ظل زيادة وتيرة الاستيطان، لافتاً إلى أنه يتم الإعلان يومياً عن بناء وحدات سكنية جديدة بمدينة القدس المحتلة، مدنياً الاعتقالات اليومية والأحكام الصهيونية الجائرة بحق الأطفال.

وحذر أبو حلبية من استمرار الجرائم الصهيونية بحق القدس والمسجد الأقصى والمعالم التاريخية والثقافية والأثرية، مشيراً إلى أن سلطات الاحتلال تسعى وبكل قوة لتثبيت تقسيم الأقصى زمانياً من خلال الاقتحامات اليومية لقطاعان المستوطنين لباحاته.

بدوره أكد النائب خميس النجار على ضرورة توحيد جهود الجميع لمواجهة الممارسات الصهيونية المرفوضة ودعم الجهود الهادفة للمحافظة على هوية المدينة المقدسة، وحماية المقدسين من خلال تعزيز وجودهم وترسيخ حقوقهم في المدينة، ودعم صمودهم معنويًا وماديًا كي يتسنى لهم مواجهة الغطرسة والانتهاكات الصهيونية بحقهم. وفي نهاية اجتماعها ثمنت اللجنة قرار مجلس الأمن رقم 2334 والذي طالب الكيان الصهيوني بوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ونص على عدم شرعية إنشاء المستوطنات الصهيونية في الأرض المحتلة منذ عام 1967.

وشكرت اللجنة لدول نيوزيلاند والسنغال وفنزويلا وماليزيا موقفها وطرحها مشروع القرار، وطالبت البرلمان العربية والإسلامية والدولية والمجالس النيابية بالتحرك العاجل والفوري من أجل العمل على سنّ قوانين لحماية المقدسات الإسلامية في فلسطين.

خلال حفل للتوجيه السياسي والمعنوي بخان يونس د. بحر: هيئة التوجيه تربط عناصر وزارة الداخلية بحب الوطن



دفاعاً عن الوطن والمواطن. وأضاف "قدر الله أن يتزامن هذا اليوم مع ذكرى استشهاد يحيى عياش الـ 21، هذا الرجل المناضل الذي اتعب الاحتلال وكان اسطورة في المقاومة" وقال، اسمحوا لي حينما اذكر يحيى عياش أن أذكر الأسير حسن سلامة هذا الرجل المناضل الذي قال: أقسم بالله انني سانتقم لدماء يحيى عياش وكان الانتقام بعد 40 يوماً. وذكر بحر، ان المجلس التشريعي يعمل بجد واجتهاد من أجل شعبنا ووطننا وخاصة دعم جهود ودور هيئة التوجيه السياسي والمعنوي.

خان يونس دور الهيئة في التثقيف والاعداد المعنوي والفكري والثقافي لرجال الأمن الفلسطيني على أصول العقيدة الأمنية السليمة التي لا تنسق مع الاحتلال أو تعترف به، وتعزز صمود المقاومة في قطاع غزة. وأشاد بدور وزارة الداخلية وكل الوزارات في خدمة أبناء شعبنا بقطاع غزة، مثنياً دور التوجيه السياسي والمعنوي في مواصلة حملات الوعي والاعداد والتخطيط للارتقاء بعناصر الأجهزة الأمنية.

وبيّن بحر أن الوزارة قدمت وزيرها وقادتها والمئات من عناصرها شهداء

أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، د. أحمد بحر، أن هيئة التوجيه السياسي والمعنوي تربط عناصر وزارة الداخلية بحب الوطن من خلال الأنشطة والفعاليات المتميزة التي تنظمها.

وأشاد بحر خلال الحفل السنوي الختامي لأنشطة هيئة التوجيه السياسي والمعنوي بمحافظة خان يونس بمشاركة النائبين يونس الأسطل ويحيى العبادسة، بدور الهيئة في نشر الوعي والحس الوطني والمقاوم وتعزيز العقيدة الأمنية الوطنية لدى رجال الأمن في قطاع غزة.

وثنى د. بحر خلال حفل نظّمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي في مدينة



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

رغم العدوان .. الشهيد صيام أدار وزارة الداخلية بحكمة واقتدار

ثمانى سنوات مرت على رحيل القائد الهام والداعية الرباني الذي دفع حياته ثمناً لمبادئه ووفاءً لدينه وعقيدته ووطنه.. ثمانى سنوات طويلة ممتدة بالمدى الزمني لكنها بدت قصيرة في موازين الأخوة والوفاء والوداد.

في الخامس عشر من يناير 2009 ارتقى الشيخ النائب / سعيد صيام (أبو مصعب) وزير الداخلية الأسبق إلى العلا بقصف صهيوني جبان، بعد أن أبلى بلاءً حسناً، وترك ميراثاً كبيراً في ميادين الدعوة والتربية والجهاد والإدارة، وودش نموذجاً فذاً في المواجهة المبدعة بين العمل المقاوم والعمل الحكومي، وبين الجهد التربوي الدعوي والجهد الوطني التحرري.

كم كانت حياة الشيخ النائب الشهيد (أبو مصعب) رحمه الله رائعة، فقد كانت حياة في طاعة الله وعامرة بتقوى الله وحافلة بحب الخير وعمل الصالحات، وكم كان وقع خبر الشهادة مفاجئاً وثقيلاً على النفس، فالحبيب الغالي (أبو مصعب) لم يكن بالنسبة لي وبالنسبة لأبناء شعبنا رجلاً عادياً، بل كان رجلاً بآلاف الرجال، وقائداً بكتفه عيون وقلوب الملايين من أبناء شعبنا وأمتنا في كافة البقاع والأصقاع.

أستذكر بفؤاد كليم السنوات والمراحل الطويلة التي جمعتني بالشهيد (أبو مصعب) في رحاب الحركة الإسلامية وميادين عملها التربوية والدعوية والجهادية والوطنية والحكومية، فكم كان العطاء الفياض صنو حياته، والعمل الدؤوب شعاره الأوحى، حتى استحال شعله متدفقة من العمل والعطاء والتضحية في مختلف الأصعدة والمجالات، بدءاً بكونه مربياً وداعية وإمام مسجد اليرموك بحي الشيخ رضوان ومصلحاً اجتماعياً، مروراً بمهامه الحركية والجهادية التي تولاه داخل حركة حماس وفي خدمة شعبنا الفلسطيني إذ تبوأ عدة مواقع ومناصب كان آخرها مسؤولاً للعلاقات الخارجية في حركة حماس، وصولاً إلى انتخابه عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني وعمله كنائب، قبل أن يتم اختياره وزيراً للداخلية في الحكومة العاشرة إلى أن اصطفاه الله للشهادة في حرب الفرقان بعد أن أدار وزارة الداخلية بكل جدارة وحكمة واقتدار رغم الوضع الأمني الصعب والمعقد والحساس.

لا زالت سجون ومعتقلات الاحتلال التي شاركته الكثير منها تشهد بأيام وليالي القهر والمعاناة، فلم يكد يتنسم عبر الحرية إلا وتعاود سلطات الاحتلال اعتقاله إدارياً، ليقتضي الشهيد (أبو مصعب) عدة سنوات على فترة متتالية في سجون ومعتقلات الاحتلال قضاها في خدمة إخوانه حيث كان ممثلاً لحركة حماس داخل السجن، ورفدهم بما فتح الله عليه مما اكتسبه من فهم وخبرة وتجربة داخل الحركة الإسلامية منذ نعومة أظفاره.

لقد أدرك الاحتلال الصهيوني الدور الهام الذي لعبه الشهيد (أبو مصعب) في إذكاء جذوة المقاومة ضد الاحتلال، فما كان منه إلا أن غيبه خلف القضبان، لكنه خاب وخسر لأن فكر الجهاد والمقاومة الذي نشره وأشاعه الشيخ الشهيد قد أثمر واقعاً ملموساً في طول وعرض الوطن لأن تلاميذه النجباء الذين غرس فيهم حب الله وقيم الجهاد والشهادة، قد حملوا الراية من بعده، وهامهم يخنخون في العدو الصهيوني في شوارع القدس وباقي شوارع الوطن السليب.

إن عملية الدهس البطولية التي نفذها الشهيد فادي القنبر، وأدت إلى مقتل وإصابة عشرات الجنود الصهاينة، وتسببت في تحطيم نظرية الأمن الصهيونية من جديد، في الذكرى السنوية الثامنة لحرب الفرقان، تشكل امتداداً طبيعياً لفكر ونهج ومسار الشيخ الشهيد (أبو مصعب) رحمه الله الذي تتزامن ذكرى استشهاده هذه الأيام، وتؤكد أن نهج الشهيد (أبو مصعب) وكافة الشهداء هو الطريق الوحيد لتحرير الأرض والمقدسات من رحب الاحتلال.

في الذكرى الثامنة لحرب الفرقان واستشهاد (أبو مصعب) رحمه الله نشهد عودة قوية ومتأججة لانتفاضة القدس التي اعتقد الصهاينة أنها قد شارفت على الأفول، ونشهد ارتباكاً صهيونياً غير مسبوق في مواجهة ديناميات انتفاضة التي يقودها الشباب المؤمن الوثائق برهه وبعدها قضيتها، وعجزاً عن التصدي لهذه الموجة الكفاحية الجديدة التي قذفت الرعب في قلوب الصهاينة وأحالت جيشهم الذي يتفاخرون دوماً برفعة شأنه وجسارة جنوده إلى محط للسخرية والاستهزاء على وقع مشاهد الهروب الجماعي للجنود لحظة تنفيذ العملية.

من الصعوبة بمكان توثيق وتخيل الأعمال الجليلة التي أنجزها الشيخ الشهيد (أبو مصعب) في حياته، فقد ترك في كل ميدان سهم ونصيب، وتوج ذلك كله بتدشين صرح وزارة الداخلية الفلسطينية بأجهزتها الأمنية المختلفة وبنائها على أسس مهنية ووطنية صحيحة، وإعداد المنتسبين إليها، جنوداً وكوادر وقيادات، إعداداً إيمانياً ووطنياً يتناسب مع حمل الأمانة العظيمة والمهام الكبرى التي يسعون لتحقيقها، حتى غدا قطاع غزة واحة للأمن والأمان والطمانينة والاستقرار وتم القضاء بالكامل على بؤر وظواهر الفلتان الأمني، وبات المواطنون آمنين في بيوتهم وممتلكاتهم ومصلحتهم.

وفي لحظاته الأخيرة لم يتخل الشهيد (أبو مصعب) رحمه الله عن واجبه الديني والوطني رغم قسوة الظروف وهول الحرب، وظل يقود وزارة الداخلية بكافة أجهزتها ويتابع أعمالها وأنشطتها الميدانية لحظة بلحظة، حتى باغتته صواريخ القنبر والقدر الصهيوني، ليرتقي شهيداً إلى سماء المجد والشهادة، ويترجل عن جواده بعد مسيرة حياة فريدة حافلة بالبذل والتضحية والعطاء.

رحمك الله أيها الحبيب الفقي، ونسأل الله تعالى أن يجمعنا بك في مستقر رحمته مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً.

لجنة الداخلية والأمن تتفقد جهازى الشرطة البحرية والأمن الداخلى



لقاء الشرطة البحرية



لقاء الأمن الداخلى

نظمت لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي زيارة تفقدية لجهاز الشرطة البحرية بمشاركة رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر ومقررها النائب مروان أبو راس، وكان في استقبال اللجنة رئيس الجهاز العميد محمد خلف وقيادات الجهاز.

وعبر النائب الأشقر عن تقدير لجنته لجهاز الشرطة البحرية وعملها الهام على ثغر مهم من ثغور الوطن، مؤكداً أن هذا الجهاز وعناصره وضباطه وقيادته على قدر المسؤولية المقام عليهم في حفظ أمن القطاع على طول الساحل من أي تجاوزات أمنية أو عبث بتلك الحدود.

من جهته ثمن النائب أبو راس الأعداد الجيد والخطة الواضحة لعمل جهاز الشرطة البحرية، والعمل المستمر والمتواصل في ظل ظروف صعبة، وقال " أنتم شوكة جديدة في حلق العدو، وأصحاب عقيدة أمنية وطنية تهدف لحماية شعبنا وصيادينا من أي تجاوزات".

ولفت إلى أن انشاء جهاز للشرطة البحرية يعد خطوة جديدة على طريق العز والكرامة.

بدوره استعرض قائد الجهاز المهام الموكلة للشرطة البحرية وأهم الإنجازات التي قدمها خلال الفترة الماضية في سبيل الأعداد والتطوير لضبط أمن الحدود المائية لقطاع غزة، كما استعرض خطة الجهاز للعام 2017 والإمكانات المتوفرة لإنجاز تلك الخطة.

القطاع يعيش حالة من الهدوء والاستقرار الأمني، مبيناً أن جهاز الأمن الداخلي يعمل بشكل دائم ومستمر لحفظ أمن أبناء شعبنا وممتلكاتهم، بالإضافة لعمله على حفظ المؤسسات الوطنية والعامه. من جهته ثمن النائب الأشقر جهود "الداخلي" في مكافحة العمالة ومحاربة المخربين والمضربين بأمن الوطن ومقدراته، وأكد دعم لجنته للجهاز على المستويات كافة.

الأمن الداخلي
إلى ذلك نظمت اللجنة ممثلة بالنواب: إسماعيل الأشقر، ومروان أبو راس، سالم سلامة، زيارة تفقدية لجهاز الأمن الداخلي وكان في استقبال وفد اللجنة رئيس الجهاز العميد سامي عودة وبعض قيادات الجهاز وتم بحث الأوضاع الأمنية في قطاع غزة. بدوره استعرض عودة الحالة الأمنية في قطاع غزة، مؤكداً أن

لجنة التربية تجتمع مع المجلس الطبي الفلسطيني الأعلى



وهو يمنح درجة علمية ومهنية وتخصصية رسمية ومعترف بها، وصادرة عن جهة طبية رسمية متخصصة، مشدداً على أن المجلس الطبي هو سيد نفسه ولا وصاية لأحد عليه، مشيراً إلى أن المجلس جهة تقوم بمعادلة الشهادات للأطباء وليس جهة توظيف.

الفلسطينيين، ودور البورد في تزويد الطبيب الفلسطيني بالمهارات والخبرات العملية والعلمية والطبية. من ناحيته أكد الكاشف بأن المجلس يمنح شهادة البورد بناءً على ضوابط علمية معمول بها في دول الجوار، كما أن المجلس يتمتع بمصداقية علمية عالية

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية اجتماعاً بمقر التشريعي يوم أمس الأول مع المجلس الطبي الفلسطيني الأعلى، بحضور أعضاء كافة وفي مقدمتهم رئيس المجلس د. محمد الكاشف، وشارك في الاجتماع عن لجنة التربية النواب: عبد الرحمن الجمل، خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، محمد شهاب، جميلة الشنطي، هدى نعيم، يحيى العبادسة، ويونس أبو دقة، وناقش النواب مع رئيس المجلس الطبي وأعضاء جملة من القضايا الطبية المهمة، وبحثوا هموم الأطباء ودور المجلس في صقل مهاراتهم وخبراتهم وتزويدهم بالشهادات العليا المتخصصة.

بدورهم تساءل النواب عن شهادة البورد للأطباء ذوي الاختصاص، وطبيعة الدراسة المطلوبة من الطبيب الملتحق بالبورد الفلسطيني، وأهمية هذا الشهادة للأطباء

د.بحر:تقول حكومة الحمد لله على التشريعي نسف للمصالحة

قال النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الدكتور أحمد بحر، إن تقول حكومة الحمد لله على التشريعي وإحالة مشروع قانون تعديل المحكمة الدستورية العليا تجاوز لكافة الخطوط الحمراء ونسف لجهود المصالحة.

واعتبر ذلك تأكيداً على عدم شرعية المحكمة الدستورية بكافة تعديلاتها، وأن أصل إنشائها باطل.

وأكد أن سن القوانين من صلاحيات

المجلس التشريعي، مناشداً الفصائل لوضع حد لتقول سلطة الفرد الواحد ووقف التفرد بالقرار الفلسطيني.

من جهة أخرى دعا بحر فصائل شعبنا إلى الوحدة حول خيار المقاومة، وذلك في ذكرى حرب الفرقان وذكرى استشهاد القائد يحيى عياش.

وأكد خلال خطبة الجمعة بمسجد حراء بجباليا على ضرورة التفاف جميع أبناء شعبنا وفصائله حول خيار المقاومة، مثنياً

عمليات المقاومة البطولية التي نفذها خيرة أبناء شعبنا ضد الاحتلال الصهيوني على مدار سنوات الانتفاضة، داعياً المحتلين للرحيل عن أرضنا وقال " لا أمن ولا أمان للاحتلال طالما وجد على أرضنا، وسنظل نقاومه حتى تحرير بلادنا".

كما ثمن الدور الكبير لوزارة الداخلية في حفظ وحماية الجبهة الداخلية خلال الحروب الثلاثة التي شنها الاحتلال على أبناء شعبنا في قطاع غزة، مؤكداً أن

جميع قياداتها كانت في الميدان وفي مقدمتهم الشهيد القائد سعيد صيام وزير الداخلية.

مشيراً إلى أن الاحتلال لن يعترف بحقوقنا من خلال المفاوضات التي استمرت بها السلطة ما يزيد عن عشرين عاماً، مبيناً أن الاحتلال يجعل من المفاوضات غطاء لتنفيذ مخططاته في السيطرة على الأقصى ومدينة القدس وتوسعة مستوطنات الضفة والقدس الشريف.

بمناسبة يوم الوفاء للصحفي الفلسطيني

بحر: الإعلام يشكل أحد أهم الأسلحة في العصر الحديث ولا يقل أهمية عن المقاومة المسلحة

معروف: الإعلاميين الفلسطينيين شكلوا درعاً حامياً في وجه الاحتلال



والمنظمات الدولية ضمن مسيرة العمل لتقديم مجرمي الاحتلال للمحاكم الدولية، والتركيز على البرامج التدريبية للإعلاميين الشباب والخريجين الجدد، وببذل مزيد من الجهد لرعاية الفرق الإعلامية الشبابية لتطوير إمكاناتهم وتعزيز مهاراتهم، وتدعيم الوعي القانوني والأخلاقي المهني لديهم.

وفي ختام الحفل، كرم د. بحر الرئيس السابق للمكتب الإعلامي الحكومي م. إيهاب الغصين وذلك تقديراً لجهوده الكبيرة التي بذلها خلال فترة عمله بالمكتب، كما تم تكريم الصحفيين والصحفيات من المصابين والجرحى الذي ضحوا من أجل كشف جرائم الاحتلال، بالإضافة لتكريم أفضل فريق شبابي إعلامي فلسطيني خلال عام المنصرم.

وإيهاب الوحيددي، وعلاء مرتجى، ومازن دعنا، وحسن شقورة، وحسام سلامة، وعلي أبو عفش وغيرهم، وكذلك الأسرى أمثال الزميل الصحفي بسام السايح، ومحمود عيسى، ومنتصر نصار، وعمر نزال، وغيرهم من شهداء الحركة الإعلامية. وأشار إلى إنجازات مكتبه خلال العام 2016م موضحاً أن المكتب تمكن من حل 25 إشكالية لصحفيين ومؤسسات إعلامية، وإصدار ما يزيد عن 500 تصريح لمهمة عمل، وإنجاز 533 معاملة لدخول الصحفيين الأجانب، وإصدار كتاباً توثيقياً لانتهاكات الاحتلال ضد الصحفيين خلال انتفاضة القدس.

وبين معروف أن المكتب سيستمر في جهود ملاحقة جرائم الاحتلال ورصدها وتوثيقها، وتقديمها لكافة الجهات

الفلسطيني الأعلز.

وعبر عن فخره بالصحفيين الفلسطينيين وخاصة الذين أصابتهم إعاقات جسدية أثناء تأدية الواجب خلال أيام العدوان للحروب الثلاثة التي شنها الاحتلال على شعبنا طيلة السنوات الماضية.

من ناحيته قال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي سلامة معروف في كلمته خلال الحفل، أن الإعلاميين الفلسطينيين شكلوا على الدوام درعاً حامياً في وجه الاحتلال، ومُدافعاً عن الحقوق والثوابت، مشيراً إلى أن الصحفي كتب بحبر دمه عن فلسطين والقضية والشعب، ونقل بعدسته المشاهد المشرقة لشعبنا.

وتطرق معروف إلى تضحيات الحركة الصحفية وعلى رأسهم الشهداء أمثال: فضل شناعة، ومحمد البيشاوي،

من الأحيان في حسم المعارك والحروب وهناك دول سقطت وجيوش هزمت بفعل الحرب الإعلامية.

وأضاف: "إن شعبنا أمام مسيرة طويلة من العطاء والتضحية للصحفي الفلسطيني الذي كان ولا زال يشكل حاضنة قوية للمقاومة الفلسطينية ولقول كلمة الحق فكانت الكاميرا التي تكشف الحقيقة والقلم الذي سطر الكلمة الصادقة، فحق لنا اليوم أن نحتفل بهذا الصحفي والإعلامي الفلسطيني".

وأشار إلى أن يوم الوفاء للصحفي الفلسطيني يتزامن مع الذكرى الثامنة لحرب الفرقان والتي كان للصحفي الفلسطيني والإعلام الفلسطيني دور بارز في الدفاع عن القضية الفلسطينية وكشف جرائم الاحتلال ضد شعبنا

أكد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن الإعلام يُشكل أحد أهم الأسلحة في العصر الحديث ولا يقل أهمية عن المقاومة المسلحة، مضيفاً أن الكاميرا والقلم لا تقلان أهمية عن المدفع والصاروخ والطائرة في معركتنا مع الاحتلال.

ولفت بحر خلال احتفال نظمه المكتب الإعلامي الحكومي بغزة، بيوم الوفاء للصحفي الفلسطيني الذي يصادف الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام إلى أن الصحفي والإعلامي في ذات الخندق مع المقاوم الفلسطيني، مؤكداً أن الإعلام يشكل أحد أهم الأسلحة في العصر الحديث وفي ظل ثورة التكنولوجيا الراهنة، مشيراً إلى أن المعارك الإعلامية أسهمت في كثير

اللجنة الاقتصادية تستمع لرئيس سلطة الطاقة

مشاريع حيوية وتنموية تنوي جهات مانحة تمويلها وإقامتها في القطاع، ومن هذه المشاريع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة الممولة من البنك الدولي والتي تنتظر توصيل الكهرباء لها منذ سنتين وتحتاج "12" ميغاوات، مشدداً أن هذه المحطة بعد تنفيذها بالكامل ستحتاج لنحو "70" ميغاوات تقريباً، مشيراً أيضاً لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي المركزية التي ستقوم المانيا بتمويلها وتحتاج "7" ميغاوات، ومحطات تحلية مياه أخرى سيتم تمويلها من اليونيسيف وجهات أخرى وتحتاج لحوالي "31" ميغاوات ومشاريع أخرى ضرورية لاستمرار الحياة في قطاع غزة وتعتمد بشكل كلي على زيادة إمداد الكهرباء من كل المصادر المتاحة، منوهاً أن كل المشاريع المذكورة مرتبطة بالكهرباء وإمكانية توفيرها حتى تتمكن الجهات المانحة من البدء بتدشين تلك المشاريع المهمة والضرورية.



للتيار، أو العمل على توفير كمية معينة من الكهرباء تكفي فقط لإضاءة البيوت أكبر وقت ممكن من ساعات اليوم والليل، مشددين على ضرورة أن تقوم الشركة بالفحص الفني للمقترحات المقدمة لها بهذا الخصوص. بدوره أشار الشيخ خليل إلى أن هناك

كمية الكهرباء في القطاع في الوقت الحالي وضرورتها لمواجهة احتياج الكهرباء للخدمات الأساسية في القطاع. من ناحيتهم تسأل النواب عن إمكانية إقامة مشاريع حيوية من شأنها التخفيف من أزمة الكهرباء، أو البحث عن حلول إبداعية لإطالة أمد ساعات الوصل

بما يُمكن من تحسين تحصيل الفاتورة، وبالتالي تحسين ظروف الكهرباء ورفع نسبة ساعات الوصل. ولفت إلى أن مشروع الخط رقم "161" يعتبر أسرع وأسهل الحلول لمشكلة الكهرباء، ويأتي الاهتمام به انطلاقاً من إدراك سلطة الطاقة لأهمية زيادة

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي جلسة استماع لرئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل، بمقر التشريعي مؤخراً بحضور رئيس اللجنة النائب عاطف عدون، ومشاركة كلاً من النواب: يوسف الشرافي، سالم سلامة، وجمال نصار، وناقش النواب أسباب مشكلة الكهرباء وتأزمها خلال الفترة الأخيرة، والقطع المتواصل للتيار الكهربائي، والارباك المتكرر في جدول التوزيع، مؤكداً على ضرورة بحث ودراسة حلول استراتيجية للأزمة التي باتت تؤرق المواطنين أكثر من أي وقت مضى.

من جهته أكد الشيخ خليل استعداد سلطة الطاقة التام لدفع فاتورة الكهرباء الإضافية والخاصة بمشروع الخط "161" كاملة، مشدداً على أن سلطته جاهزة لتحمل مسؤولياتها المالية في إدارة قطاع الكهرباء في غزة، والتعاون الكامل مع حكومة التوافق أو أي جهة أخرى للقيام بكل الخطوات اللازمة لتطوير العمل في شركة توزيع الكهرباء

رئاسة التشريعي تلتقي مع رئيس سلطة الأراضي لبحث شكاوي المواطنين



عقدت رئاسة المجلس التشريعي واللجان المختصة القانونية والاقتصادية والأمن والداخلية اجتماع مع سلطة الأراضي بمقر المجلس بغزة، بحضور النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر، ورئيس اللجنة القانونية النائب المستشار محمد فرج الغول، ورئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدون، ورئيس لجنة الأمن والداخلية النائب إسماعيل الأشقر، وأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون، ورئيس سلطة الأراضي كامل أبو ماضي، ووكيل الوزارة حسن أبو ريلة.

وهدف اللقاء متابعة شكاوي المواطنين ودراسة القوانين ذات العلاقة وآليات تطويرها بما يحافظ على أراضي الحكومة، ويعطي الحلول القانونية والمشاكل التي تعترض سلطة الأراضي في أداء واجباتها، والتركيز على ضرورة وقف نزيف التعديات على الأراضي الحكومية والحفاظ على المال العام.

النائب هدى نعيم: نبذل أقصى الجهود لنصرة ذوي الإعاقة



وأشارت إلى الدور الكبير للشؤون الاجتماعية في خدمة هذه الشريحة، مشيرة إلى أنها تبذل مزيداً من الجهود مع بقية الوزارات والمؤسسات والهيئات المختصة كاللجنة والصحة والمالية والحكم المحلي والعمل والأشغال والأوقاف لكي يعملوا لخدمة هؤلاء الأشخاص، والتكفل بحل ولو جزء من مشكلاتهم اليومية.

وفي نهاية اللقاء أجابت نعيم على تساؤلات الحضور فيما يخص التعديلات التي تمت على قانون ذوي الإعاقة، موضحة أنها تنسجم مع الاتفاقيات الدولية التي عقدتها السلطة، ومشيرة إلى أن القانون طبق وخاصة في العديد من المجالات مثل توظيف 5% وخاصة في وزارة التعليم والصحة كما أن هناك العديد من الخريجين الذين تخرجوا من الجامعة الإسلامية وهم الآن يعملوا بوظائف معينة ويمارسوا حياتهم كالمعتاد.

وأكدت أن المجلس التشريعي عمل وفي العام الماضي بجهد حثيث مع وزارة الشؤون الاجتماعية وجميع الأطراف والمؤسسات لتعديل قانون المعاقين بما في ذلك أسم القانون ليصبح قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لكي نصون كرامة هذه الفئة، منوهة إلى عملها مع وزارة الشؤون الاجتماعية جنباً إلى جنب بهدف مساعدة هذه الفئة.

وقالت النائب نعيم: "إننا ننظر لهذه الفئة على أنهم قادرين على المنافسة مع الأصحاء وهم بحاجة إلى تطوير قدراتهم وتنميتها لذلك نحن بحاجة لإخراج قانون جديد لأن التعديل الذي أجريناه على القانون والذي أعلن عنه يشمل أكثر من نصف القانون لذلك نحن بصدد إعداد قانون جديد يشمل إيجاد مرجعية لتنفيذ بنود القانون تتمثل في إيجاد جسم أعلى للأشخاص ذوي الإعاقة".

شاركت النائب هدى نعيم في اللقاء الجماهيري الذي نظمته مؤخراً جمعية رابطة الخريجين المعاقين بصريا، بحضور العديد من الشخصيات والمؤسسات الأهلية المختصة والمهتمة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت النائب نعيم في كلمتها إلى أنها ومنذ تكليفها في ملف ذوي الإعاقة في عام 2006م وهي تبذل الجهود المطلوبة لنصرة هذه الفئة من خلال تطبيق القانون المقرر من قبل المجلس التشريعي الأول في العام 1999م، مؤكدة أنها تعمل مع الوزارات المختصة وفي مقدمتها وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم، لتخصيص ما نسبته 5% من الوظائف الحكومية لهذه الفئة، وذلك وفقاً للقانون، غير أنها أشارت إلى أن ظروف غزة التي مرت بها خلال العشر سنوات الأخيرة حالت دون التطبيق الصحيح لهذا البند من القانون.

بحضور رؤساء الجامعات ووكيل وزارة التعليم العالي لجنة التربية تناقش أوضاع الجامعات والكليات وتبحث فرص النهوض بالتعليم الجامعي

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي ورشة عمل موسعة ناقشت خلالها واقع الجامعات والكليات الفلسطينية، ووضع التعليم الجامعي في فلسطين، وعرض المجتمعون فرص النهوض بالواقع التعليمي والأكاديمي في ظل التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية في فلسطين بشكل عام وقطاع التعليم العالي بشكل خاص، وناقش الاجتماع سبل المحافظة على جودة التعليم العالي، ومدى تناسب قدرات الخريجين مع متطلبات واحتياجات السوق المحلية، والمواصفات والمعايير الدولية للتعليم العالي والخريجين الجامعيين.

الجميل:

نخشى أن يؤثر ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية على جودة المخرجات والخريجين

اليازوري:

الوزارة مهتمة بالترام الجامعات بمعايير هيئة الاعتماد والجودة المتعلقة بالكادر الأكاديمي والبيئة التعليمية

رؤساء الجامعات:

ملتزمون بتعليمات ومعايير هيئة الاعتماد والجودة ونسعى لتطوير التعليم وتعدد البرامج والتخصصات

أن عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والكليات في تناقص مقارنة بالأعوام السابقة بسبب تدني الحالة الاقتصادية بالدرجة الأولى حيث بلغ عدد الطلبة في العام 2016م، ما يقارب "85" ألف طالب في جامعات قطاع غزة، في حين بلغ عدد الخريجين "21" ألف خريج، بينما في الأعوام السابقة قد وصل عدد الطلبة ما بين "92" و"100" ألفاً من الطلبة.

وأشار رؤساء الجامعات بدور وزارة التعليم العالي واهتمامها بالمؤسسات التعليمية وحرصها على تطبيق القانون والنظام في مؤسسات التعليم العالي، مؤكداً على ضرورة التركيز على جودة التعليم والبيئة التعليمية وعدد الكادر الأكاديمي لكل برنامج ونوعيته وضرورة الالتزام بالقانون وبمعايير هيئة الاعتماد والجودة والمعايير واللوائح التي تضعها الوزارة حسب الأصول وضرورة وجود رؤية واضحة وشاملة للتعليم العالي في فلسطين.

من جانبهم أكد النواب على ضرورة صياغة خطة وطنية شاملة وواضحة للتعليم العالي تضمن الحفاظ على معيار الجودة والنوعية بهدف تنمية المجتمع والتخطيط لسوق العمل والتغلب على مشكلة ازدياد الخريجين في بعض التخصصات وخدمة الطلبة، بالإضافة للبحث عن أسواق عمل خارجية من شأنها استيعاب الأعداد الهائلة للخريجين الجامعيين.

وأكد النواب على ضرورة تطوير البحث العلمي والأكاديمي والارتقاء بمستوى المؤسسات التعليمية من خلال الحرص على جودة مخرجات التعليم العالي وتطبيق معايير الجودة والبيئة التعليمية والمكانية، وإجراء التقييم العلمي للبرامج والتخصصات العلمية بشكل دوري وحسب الأصول، بما يضمن استمرار النوعية في التعليم وقوة الخريجين الجامعيين.



إلى البيئة التربوية والتعليمية، ونوعية الطلبة المقبولين، ونظام الدراسة ونجاعته ونسب النجاح ونوعية الخريجين، ونوعية هيئة التدريس والمرافق التعليمية ودرجة التواصل الخارجي والتبادل المعرفي والتقييم الداخلي، وكلها معايير علمية معمول بها في الدول المجاورة وخاصة تلك الدول المتهمة بنوعية وجودة التعليم العالي.

تحديات ومعوقات

وأكد أن وزارته في غزة تواجه تحديات وخاصة فيما يتعلق بالنسب المقررة وشروط التجسير للباكوريوس في عدد من البرامج والتخصصات العلمية وتصديق الشهادات وإنهاء ماضية بإعادة تشكيل هيئة الاعتماد والجودة بما يعود بالنفع على المؤسسات التعليمية في فلسطين. بدورهم أشار رؤساء الجامعات إلى

وأقسامها ودوائرها بالأعمال المطلوبة منها وفقاً للقانون، مشيراً إلى هيئة الاعتماد والجودة بالوزارة والتي تقوم بتصدير عدد من المعايير العلمية للجامعات بهدف الالتزام بها، بالإضافة إلى المعايير المتعلقة بالكادر الأكاديمي والبيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، مشدداً على أن هيئة الاعتماد والجودة تجري تقييماً دورياً لمدى التزام الجامعات بتعليماتها ومعاييرها حسب الأصول والقانون.

وأشار الوكيل إلى الخطوات التي تتكون منها منهجية الاعتماد والجودة وهي وضع الأسس والمعايير وتعديلها وتطويرها بالإضافة إلى إجراء التقييم الذاتي والخارجي ومن ثم اتخاذ القرار وتعميم النتائج وإعادة التقييم، موضحاً أن المعايير الأساسية للجودة النوعية التي تتبناها الوزارة، تتضمن الرسالة والأهداف العامة للمؤسسة، وهيكلية البرامج العلمية ومضامينها، بالإضافة

تنافسهم في سوق العمل"، واستطرد النائب الجمل يقول: "لذلك ومن هذا المنطلق دعونا لهذه الجلسة كي نخرج بتوصيات علمية محددة قابلة للتطبيق والتنفيذ وبهدف معالجة هذه القضية المهمة".

اهتمام بالجودة

بدوره أكد وكيل مساعد وزارة التعليم العالي د. أيمن اليازوري أن وزارته حريصة كل الحرص على توفر جودة المدخل وجودة العمليات وبالتالي جودة المخرج، وذلك من خلال التعليمات الصادرة عن الوزارة للمؤسسات التعليمية، وفي مقدمة تلك التعليمات مفتاح قبول وتسجيل الطلبة في البرامج والتخصصات المختلفة، بالإضافة لشروط التجسير المعمول بها من قبل الوزارة والجامعات الفلسطينية المختلفة.

ونوه اليازوري إلى قيام الوزارة

وحضر الجلسة النواب: عبد الرحمن الجمل رئيس لجنة التربية، سالم سلامة، يوسف الشرافي، وجميلة الشنطي، بالإضافة إلى كلا من: وكيل مساعد وزارة التعليم العالي د. أيمن اليازوري، ورئيس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية د. نصر الدين صادق المزبني، ورئيس الجامعة الإسلامية د. عادل عوض الله، والقائم بأعمال رئيس جامعة الأقصى د. محمد رضوان، والنائب الأكاديمي للكلية الجامعية، وممثل عن وزارة الخارجية، ومدير عام التعليم الجامعي، ومدير عام التطوير بالوزارة، وكوكبة من المختصين والخبراء في مجال التعليم الجامعي.

أعداد مرتفعة

وأشار النائب الجمل في مستهل حديثه إلى عدد مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة والصفة الغربية بما في ذلك البرامج والتخصصات العلمية المتوفرة بتلك الجامعات والمعاهد والكليات، موضحاً أن عدد المؤسسات التعليمية في قطاع غزة يصل إلى "30" مؤسسة ما بين جامعة ومعهد وكلية، بينما عدد المؤسسات النظرية لها في الضفة الغربية هو "35" مؤسسة مماثلة، وهو عدد كبير نسبياً وخاصة في قطاع غزة. وأشار النائب الجمل إلى نتائج دراسة علمية ميدانية أخذت بعين الاعتبار المعايير العلمية والدولية بما في ذلك عدد السكان والمحافظات والمساحة، موضحاً أن الدراسة المذكورة قد قارنت الموجود لدينا من مؤسسات تعليمية مع دول مشابهة مثل الأردن والتي يصل فيها عدد مؤسسات التعليم العالي إلى "50"، مؤكداً أن الدراسة أثبتت أن لدينا ارتفاع كبير في عدد المؤسسات، معلقاً على ذلك بالقول: "نخشى أن يؤثر ذلك على جودة المخرجات وينعكس سلباً على جودة الخريجين، وإمكانية



بقلم النائب:
إبراهيم دحبور

في ذكرى استشهاد "يحيى عياش.. أسطورة كفاحية فلسطينية قل نظيرها"

"أخشى أن يكون عياش جالساً بيننا في الكنيسة" بهذه العبارة استهل رابين خطابه في الكنيسة عام 1995م، إنها عبارة تعبر عن مقدار الارتباك والفشل والحيرة التي كانت تكتنف عمل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أثناء مطاردتها ليحيى عياش، إذ يجد المتتبع لسيرته أنها انطلقت من رؤية واضحة لطبيعة الصراع مع المشروع الصهيوني.

ويدرك المتتبع لسيرته كم كان أفقه واسعاً، بحيث أدرك منذ وجوده في الجامعة وبمجرد انتمائه للكتلة الإسلامية أن هذا الكيان يسعى بكل قوته لمنع قيام أي إطار مقاوم قادر على مواجهته، وعليه أيقن العياش أن خير طريقة لإدارة الصراع مع المشروع الصهيوني هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني لحمل راية الجهاد ضده، والحرص على إبقاء جذوة الصراع مشتعلة معه، لحين استكمال شروط حسم المعركة، من خلال استمرار إعداد العدة لقتاله.

انضم العياش إلى كتائب القسام وفهم فلسفة ودور العمل العسكري في مشروع حماس، الذي يشكل وفقاً لميثاقها وفكرها الوسيلة الاستراتيجية المثلى لمواجهة المشروع الصهيوني، وسيحافظ على مشروعية المقاومة المسلحة ضد "إسرائيل" كهدف رئيسي.

غير أن مقاومة العياش للاحتلال لم تكن سهلة المنال، وإنما كانت مقاومة صعبة ومضنية واحتاجت لكثير من الجهد والوقت والإمكانات، وتطلبت مقدراً هائلاً من الحيلة والحذر والمطاردة والتخفي والتنقل الدائم وعدم الثبات، والحرص على بناء العلاقة مع العناصر الموثوقة والاعتماد عليهم في التجهيز والإعداد واختيار الأهداف والتنفيذ، وهي التي أتقنها العياش وأبدع فيها. لقد آمن العياش أن المقاومة التي استلهم رأيتها، ستكون صعبة عليه كما كانت صعبة على الذين سبقوه في هذا الطريق، وخاصة أنه ليس أول من سار في هذا الطريق، وأن المقاومة في فلسطين لم تهدأ منذ احتلالها، واستمرت جذوتها في الازدياد والتصاعد مع الانتفاضة الأولى وانطلاقة حركة حماس وتأسيس كتائب القسام ودخولها على خط المقاومة والجهاد بشكل واضح وفعال.

ركز عياش عملياته في الداخل الفلسطيني، مما مكنه من نقل ساحة المواجهة إلى قلب "إسرائيل"، وأصبح كل مُحْتَل لأرض فلسطين عرضة لدفع ثمن اغتصابه لها، وأربكت عملياته دورة حياة المحتلين بكل مكوناتها، وأحالت حياتهم إلى جحيم كانوا بمنأى عن معانيته قبل العياش، وتغيرت معادلة الصراع بشكل جذري، وانتهت عمليات العياش الزمن الذي كانت تؤكد فيه حماس حرصها على تجنب التعرض للمدنيين.

ولدور عياش المهم في الجهاد فقد نشطت كل أجهزة الأمن في المنطقة من أجل تتبعه والإيقاع به، ذلك لأن منطق العمل السياسي ومبدأ الاحتفاظ بالسلطة يُقدِّمان أدلة على أن ما من سلطة في الدنيا تقبل من غيرها مقاسمتها احتكار السلطة بملء إرادتها، ولعل هذه هي إحدى التحديات الرئيسية التي واجهها العياش وكتائب القسام أثناء ممارسة العمل العسكري في ظل وجود السلطة الفلسطينية الوليدة.

ولعل الصعوبة الأكبر كانت تكمن في تجنيد العناصر في ظل هذا الوضع الأمني المعقد، إلا أن العياش وكما ورث خبرة المجاهدين الذين سبقوه، فإنه نجح بنقل خبرته واستطاع أن يورث علمه لمهندسين كثر من بعده، فكان بجدارته هو المهندس الأول "ذو الأرواح السبعة" كما سماه رابين، ولكن يبدو أن مخاوف الاحتلال من جلوس عياش جديد في أروقة الكنيسة ما زالت قائمة بالرغم من مرور عقدين من الزمان على استشهاد.

النائبان عطون وفقهاء يشاركان في الاعتصام الأسبوعي لذوي الأسرى في الضفة



واستنكر النائبان القرارات التي صدرت عن الحكومة الأمنية المصغرة للاحتلال "الكابنيت" للتضييق على أسرى الحرية في السجون كافة، وكذلك إصرار قيادة الاحتلال على احتجاز جثامين الشهداء وعدم الافراج عنها وتسليمها لذويها، مناشدين المنظمات الدولية والأمم المتحدة والصليب الأحمر لتحمل مسؤولياتهم الحقوقية والإنسانية وفرض جرائم الاحتلال التي يرتكبها الاحتلال بحق أسرائنا. ودعا النائبان في نهاية الاعتصام لتضافر الجهود الشعبية والرسمية لنصرة الأسرى، واستمرار الفعاليات المناصرة لهم على مدار العام.

بشكل لم تشهده السجون من قبل، خاصة الهجمة التي يمارسها الاحتلال بحق أسرى سجن نفحة والنقب في هذه الأيام والاعتداء عليهم وخاصة أسرى حماس وفصائل المقاومة الأخرى. وأضاف النائبان في كلمتين منفصلتين لكل واحد منهما أمام المعتصمين أن سلطات السجون تمارس سياسة التضييق على الأسرى، وتعمل على سحب منجزاتهم بحجة الضغط على فصائل المقاومة لاستعادة جنودهم المفقودين منذ العدوان الأخير على قطاع غزة، وأضاف النائبان أن الاحتلال يتعامل مع الأسرى في السجون على أنهم رهائن لا حقوق لهم.

شارك النائبان أحمد عطون المبعد عن مدينة القدس، وعبد الجابر فقهاء، في الاعتصام الأسبوعي الذي ينظمه أهالي الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك في مقر الصليب الأحمر بمدينة البيرة ويشارك فيه مهتمين بشأن الأسرى وحقوقيين وممثلي مؤسسات دولية وأسرى محررين.

وأكد النائبان لدى مشاركتهما في الاعتصام أن الأسرى يعانون ظلم السجن وقهر السجن على مدار ساعات اليوم والليلة، وأن سلطات السجون لا تقيم وزناً للقوانين الإنسانية أو الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأسرى، مشيرين للحملة التي تُشن بحقهم من قمع يومي

نواب الضفة يشاركون بالوقف التضامنية لاسترداد جثامين الشهداء



شارك النواب: أحمد عطون، أيمن دراغمة، عبد الجابر فقهاء وأحمد مبارك، في الوقفة التضامنية التي دعت إليها لجنة استرداد الجثامين، وذلك يوم أمس الأربعاء على دوار المنارة وسط مدينة رام الله، بمشاركة أهالي الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال، بحضور العشرات من المواطنين، وممثلي القوى والفعاليات الوطنية والإسلامية، وحمل المشاركون بالوقف صور الشهداء، ورفعوا لافتات كتب عليها "بدنا ولادنا".

بدوره أكد النائب أحمد مبارك في كلمة له على أن هذه القضية هي قضية وطنية وأن الشهداء هم محل إجماع لكل الفلسطيني والمطلوب أن تتظافر كل الجهود من أجل إغلاق هذا الملف وإلى الأبد، مؤكداً أن الشهداء هم الأكرم منا جميعاً، وأن هذه الجريمة التي ارتكبتها الاحتلال من احتجاز لجثامين أبناءنا هي جريمة تتناقض مع كل الشرائع السماوية والمواثيق والتشريعات الدولية مطالبا كل منظمات حقوق الإنسان والقيادة الفلسطينية وكل الأحرار في العالم للعمل الجاد من أجل تكريم هؤلاء

الأبطال ليدفنوا في ثرى فلسطين ويتم تكريمهم بما يليق بهم، ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء. وثمن مبارك الدور الكبير لأهالي الشهداء، منوهاً إلى أنهم تيجان على رؤوس الأمة وأن خيار المقاومة هو الخيار الأمثل لاسترداد الكرامة والحرية والمقدسات، مضيفاً بالقول: "وعلى الرغم من مرور 15 شهراً على بدء الانتفاضة القدس ما زال الاحتلال يحتجز

جثامين 11 شهيداً منهم، وهم: محمد الرجبي، ورامي العورتاني، وعبد الحميد أبو سرور، ومجد الخضور، ومعن أبو قرع، وحمام الشيخ، ومصباح أبو صبيح، ومحمد زيدان، وحاتم الشلودي، ومحمد الطرايرة، ومحمد الفقيه"، ونحن ما زلنا نطالب بحقنا باسترداد جثامينهم الطاهرة، وسنستمر بفعالياتنا التضامنية مع ذويهم والاحتجاجية على الاحتلال حتى يتحقق هذا المطلب.



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

قبل الكارثة الكبرى

غزة تعاني من أوضاع مأساوية للغاية، على الصعيد الحياتي والمعيشي والاجتماعي والسياسي، وحتى على صعيد الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات المهمة والحيوية، والسؤال هل نحن نسير نحو تحقق تنبؤ الأمم المتحدة بأن غزة لن تكون مكاناً صالحاً للعيش بحلول العام "2020م"؟ أم أننا سنشهد جملة من الإجراءات العملية والمهنية والقرارات السياسية التي ستخرج غزة من ظلمتها وهمومها الكبيرة، نخرج فيما يلي على أهم مشكلات غزة لعلنا نتملص هموم المواطن ونظهر للمسئول حجم الكارثة.

القهرباء

إذا تناولنا موضوع القهرباء فحدث ولا حرج، فلم يعد المواطن يحلم بأكثر من ثلاث إلى أربع ساعات وصل للتيار ولكنها متفرقة وليست متواصلة للأسف، لقد باتت القهرباء معضلة المعضلات ومشكلة المشكلات وأزمة الأزمات التي لا يلوح في الأفق حلول لها، وكل طرف منشغل بتحميل غيره للمسئولية عن هذا الكارثة دون أن يرى المواطن أي انفراجات على أرض الواقع، أو تحسن في ساعات الوصل على حساب ساعات القطع للتيار الكهربائي، لقد سبق لنا وأن أطلقنا لفظ "القهرباء" بدلاً من القهرباء بالنظر لأنها قهرت المواطن الغزي المكلوم.

المياه

مياه قطاع غزة ملوثة والبلديات تضخ مياهاً للبيوت والمنازل والمتاجر ليست صالحة للاستخدام الأدمي، ودون أدنى الشروط الصحية اللازمة، يكفي أن نعلم أن حوالي 95% من المياه الجوفية في القطاع ليست ملائمة للشرب، وأن دولة اللصوص "إسرائيل" تسرق مياهنا الجوفية من باطن الأرض كما سبق لها وأن سرقت الأرض ذاتها وطردت أجدادنا أصحابها الحقيقيين وشردهم لدول الجوار. وبما أننا نتحدث عن قطاع المياه فمن المفيد أن نذكر أنه يتم يومياً سكب حوالي "100" مليون لتر من مياه الصرف الصحي في البحر، بسبب الانقطاع المتواصل للكهرباء، وبسبب تلف وتآكل وتقدم مضخات الصرف الصحي التابعة للبلديات التي منع الحصار ادخال قطع غيار لمضخاتها.

البطالة

تضاربت الاحصائيات المتعلقة بالبطالة الحاصلة في القطاع، فمن قائل إنها وصلت "60%"، وعلى ذمة صحيفة هآرتس الإسرائيلية في آخر إحصائية لها أن البطالة تصل إلى "40%" في صفوف أبناء القطاع، لقد طالت البطالة معظم أبناء غزة وفي مقدمتهم خريجي الجامعات الذي قتلهم اليأس والبطالة، على الرغم من كونهم متعلمين ومؤهلين وجامعيين، البطالة لا تجد من يقوى عليها في ظل الانقسام والوضع السياسي الرهين، وهي متروكة لتفتك بالشباب وتحطم آمالهم ومستقبلهم المظلم كظلمة بيوتنا جراء انقطاع الكهرباء عنها.

المرض

ليس هناك أحد عاقل في غزة لا يدرك أن نسبة الأمراض الخطيرة قد تفتشت في القطاع وزادت نسبتها بشكل ملحوظ وخطير، والأهم من ذلك قدرة مستشفيات القطاع على تقديم العون الطبي لهؤلاء هي قدرة محدودة نظراً للإمكانيات المتوفرة، ونقص الأدوية والخبرات، السرطانات أخذت بالتفشي والانتشار، وهي تهتك أجساد الغريين دون رحمة، لا أشك للحظة أن الذخائر الصهيونية المستخدمة أثناء العدوان لها تداعيات خطيرة على صحة الإنسان، إن رواسب هذه الذخائر لها أثر على البيئة والصحة بأشكال لا يزال من الضروري فحصها بطرق علمية دقيقة. دولة اللصوص من طرفها لا تسمح غالباً أو على الأقل تعيق وصول أعداد كبيرة جداً من المرضى لمستشفياتها بحجج أمنية واهية، وهي غالباً تعيق اصدار التصاريح لهؤلاء حتى يتفاقم عليهم المرض وينتهي الأمر بموتهم دون أن يحرك العالم ساكناً.

وأخيراً

إن المشكلات التي ذكرناها آنفاً ما هي إلا سوى عينات تطرق جرس الإنذار، ليدرك العالم أن غزة باتت تغرق في الظلام والظلم بات سيد الموقف فيها، متى يتحرك المعنيون لإنقاذ غزة، ومتى يترك السياسيون المراهقات والمغامرات السياسية ويتوقفوا عن تبادل الاتهامات، أيها السادة دعوا المناكفات السياسية فهي لن تجدي نفعا ولن تحل المشكلة، تداركوا غزة قبل الكارثة الكبرى والانهيال الأخير، وحينها لا ينفع الندم.

هاتف ذوي الشهيد القنبر

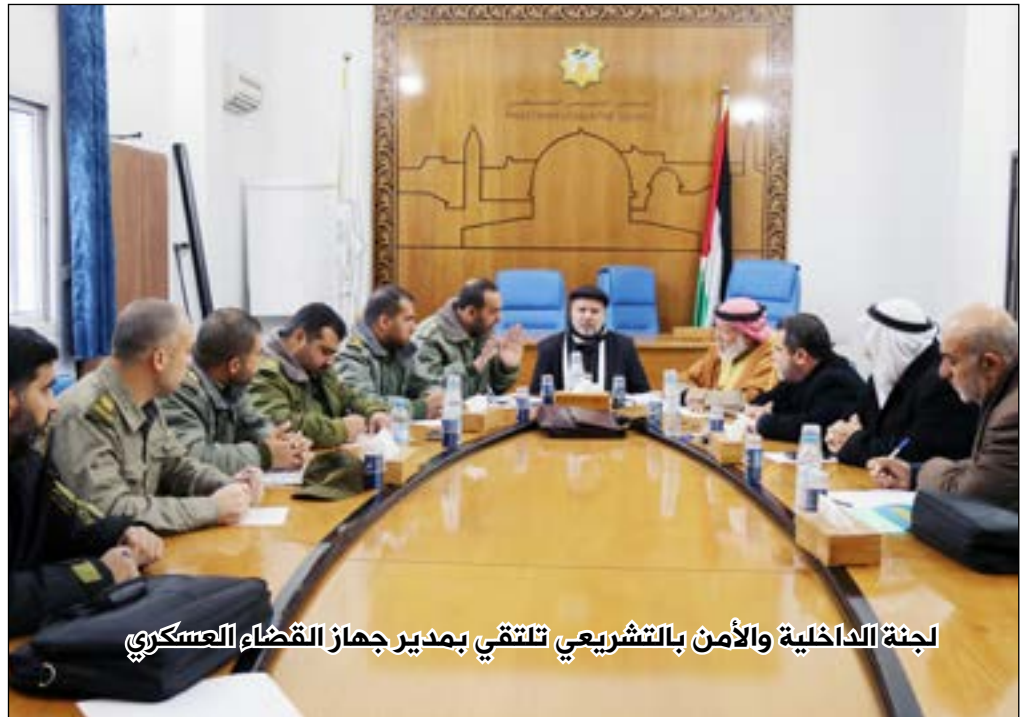
د. بحر: عملية القدس أعادت للانتفاضة زخمها



الإسلامية والمسيحية.

وناشد بحر كافة فصائل المقاومة الفلسطينية وأبناء شعبنا بمواصلة مثل هذه العمليات البطولية والتي تأتي في سياق حق شعبنا الفلسطيني الذي كفلته القوانين الدولية في المقاومة والدفاع عن أبناء شعبنا من جنود الاحتلال وقطعان مستوطنيه. ودعا لاستمرار انتفاضة القدس وتصعيدا لوقف انتهاكات الاحتلال وقطعان مستوطنيه وتحرير المسجد الأقصى، محذراً من أن استمرار الاعتداءات على المقدسين سيؤدي إلى انفجار المنطقة برمتها.

أكد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. أحمد بحر، أن عملية القدس البطولية أعادت للانتفاضة زخمها مع بداية العام الجديد. وعبر بحر خلال اتصال هاتفى بذوي الشهيد منفذ عملية جبل المكبر بالقدس فادي القنبر عن فخر نواب المجلس التشريعي وأبناء شعبنا في غزة والضفة والداخل المحتل والشتات بالعملية البطولية التي نفذها الشهيد البطل فادي القنبر. واعتبر أنها رد طبيعي على جرائم الاحتلال الصهيوني بحق المقدسين، والانتهاكات المستمرة في الضفة الغربية بحق البشر والشجر والمقدسات



لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي تلتقي بمدير جهاز القضاء العسكري



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جحجوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps